مدير الصندوق لـ«الوطن»: السبب «التجاري» ليس لديه كادر للعمل بهذه القروض!

قروض مشاريع الطاقة المتجددة للفعاليات التجارية في السويداء متعطلة

السويداء – عبير صيموعة

ما زال الكثير من أصحاب الفعاليات التجارية والصناعية وأصحاب آبار المياه الخاصة على ساحة المحافظة ينتظرون قروض مشاريع الطاقة المتجددة، ورغم المطالبات العديدة بضرورة الإسراع في تفعيل تلك القروض إلا أنها ما زالت تمشي مشي السلحفاة نتيجة آلية عمل بعض المصارف.

وبين مدير فرع صندوق دعم استخدام الطاقات المتجددة ورفع كفاءة الطاقة في الشركة العامة لكهرباء السويداء طارق بدر لـ«الوطن» عدم القدرة على منح قروض للمشاريع التجارية بالمحافظة بسبب عدم عمل المصرف التجاري بالسويداء مع الصندوق بسبب نقص العمالة حسب ردهم منذ بداية عمل الصندوق وحتى تاريخه رغم قيام الصندوق بتحويل أكثر من 40 طلباً بالإقراض إلى المصرف في العام الماضي لأنه الجهة الوحيدة المخولة بإعطاء منظومات للمشاريع التجارية منها 15 مشروعاً تجارياً «مدارس خاصة- مشاحم- محطات وقود»، وهي فعاليات قائمة ومرخصة وعاملة، إضافة إلى 25 مشروع منظومة منزلية إلا أنه تم رد جميع الأضابير بعد ثلاثة أشهر من قبل المصرف مع الاعتذار على تنفيذ القروض لعدم وجود كادر للعمل بهذه القروض.

وأعاد بدر عدم قدرة الصندوق على منح آبار المياه بالمحافظة القروض المطلوبة إلى كتاب مديرية الموارد المائية الذي طلب من إدارة الصندوق التريث بمنح قروض الطاقة لآبار المياه منذ بداية عمل الصندوق وحتى تاريخه رغم تقديم الكثير من أصحاب الآبار للأوراق التي تثبت أن آبارهم مرخصة ومستثمرة وتحقق الشروط القانونية لعملية الإقراض.

وأكد أن التريث من قبل المصارف يؤخر والذي يحتاج لكل نقدية كبيرة لتنفيذ هذه القروض يؤخر بسرعة الإنجاز، مشيراً إلى أنه بالنسبة للقروض المنزلية لا يوجد سوى مصرف التسليف الشعبي ومصرف التوفير الذي بدأ منذ فترة قصيرة العمل مع الصندوق وفقط لتنفيذ القروض المنزلية المشار إليها والمصرف الزراعي لتنفيذ القروض للمشاريع الزراعية، مضيفاً: إن

زيادة عدد المصارف المانحة يساعد بسرعة الإنجاز كالمصرف الصناعي والتجاري وغيرهما.

ولفت بدر إلى أن عدد المسجلين على قروض الطاقة الشمسية في المحافظة بلغ قرابة 3 آلاف بكل القطاعات، حيث إن المنفذ منها وحتى تاريخه بالقطاع المنزلي 150 منظومة كهروضوئية «مدة الإقراض ما بين 10 حتى 15 عاماً» و15 سخان مياه شمسية «مدة الإقراض 5 سنوات» إضافة إلى 15 مشروعاً زراعياً ما بين وحدات تبريد ومداجن ومزارع أبقار وأغنام «مدة الإقراض 10 سنوات».

وأوضح أن التسجيل على القرض يتم حالياً عن طريق المنصة بشكل إلكتروني بحيث يستطيع أي مواطن حجز دور بواسطة الموبايل والحصول على دور للقرض عن طريق الرابط الموجود على الصفحة الرسمية للشركة العامة لكهرباء السويداء أو على الصفحة الرسمية لصندوق دعم الطاقات المتجددة.

وأشار بدر إلى بعض المعوقات والصعوبات التي تعترض عمل صندوق دعم الطاقات، في الشركة وهي تتلخص بعدم وجود آلية لتخديم العمل بالصندوق والقيام بالكشوفات بالشكل المطلوب، إضافة إلى تعطل الهاتف منذ أكثر من 4 أشهر وبالتالي عدم القدرة على التواصل بالشكل المناسب فضلاً عن وجود نقص في كادر العمل مع عدم وجود أصحاب الاختصاص.

بدوره مدير شركة كهرباء السويداء غسان ناصر أكد لـ«الوطن» ضرورة العمل على حلحلة كل المعوقات التي تعترض عمليات الإقراض لمشاريع الطاقة المتجددة وخاصة أنها قروض ميسرة ودون فوائد، إضافة إلى أن الحكومة قدمت جميع التسهيلات لما له منعكس إيجابي على قطاع الكهرباء وأصدرت عدة قرارات لدعم تلك المشاريع والتسهيل على المواطنين للاستفادة من الطاقات المتجددة.

مدير الاتصالات: ليس لدينا إمكانية للمعالجة

قرى في ريف طرطوس تعاني من ضعف الإنترنت والاتصالات

طرطوس- هيثم يحيى محمد

تلقت «الوطن» شكوى حول تردي حالة الاتصالات والإنترنت في قرية البطار التابعة لبلدة مشتى الحلو في محافظة طرطوس التي تبعد عنها نحو 7 كيلو مترات.

وأكد العديد من الأهالي أن القرية تعاني منذ زمن من قطع وتردي حالة الاتصالات إنترنت «adsl» بخطوط الهاتف الأرضي داخل القرية، مضيفين: قمنا أكثر من مرة بتقديم طلبات صيانة للخطوط الأرضية وكان الجواب أن مقسم مشتى الحلو للهاتف غير مسؤول عن سوء خدمة أو انقطاع النت إذا كانت المسافة أكبر من أربعة كيلومترات عن مركز مقسم الهاتف ولا يستطيع المقسم تقديم أي حل لهذه المشكلة، وأنه لا يوجد حل إلا بوضع منظومة كبل ضوئي يصل إلى داخل القرية «مقسم كبل ضوئي» ولا يوجد حالياً إمكانيات لتقديم هذا الحل.

وأضافوا: أمام هذا الواقع السيئ لجأنا كأشخاص يقطنون بشكل دائم داخل القرية إلى شراء خطوط «سيريناتيل» و MTN»» تفادياً لمشكلة ضعف النت علماً أن مبالغ الاشتراك الشهري أو الباقات أسعارها أضعاف المبلغ المدفوع بخدمة الهاتف الأرضي ولكن فوجئنا بأن برج سيريناتيل الموجود أعلى القرية في الجبل بجانبه إلى صيانه للمدخرات أو ألواح الطاقة أو مشكلة تقنية أخرى، مشيرين إلى أنهم قدموا شكاوى لخدمة الزبائن حول هذا الموضوع، وأيضاً للأسف لا يوجد برج MTN داخل القرية.

وختموا الشكوى بالقول: من المنطق أن النت والاتصالات أصبحت حاجه يومية وضرورية لطلابنا ولاطفئنا أهالي القرية عن أبنائهم المغتربين ولتيسير أمور وأعمال الناس في القرية وجوارها لذا نرجو منكم مساعدتنا في إصلاح أو تقديم حلول لمشكلة النت والاتصالات داخل قريتنا.

كما تلقت «الوطن» شكوى ثانية من أهالي قطاع بلدية البازدية في ريف صافيتا عن مشكلة الهاتف الضوئي في قطاع البلدية وقراها تضمنت أنهم من نحو 3 سنوات من دون إنترنت بسبب عدم وجود كهرباء غير ساعة وأقل أحياناً، وخصوصاً أن البطاريات التي تخزن الكهرباء من الألواح تالفة.

وتساءل الشاكون: كيف لمديرية الاتصالات أن ترفع كل فترة الاشتراكات بحجة تحسين الخدمة وأين التحسين والبطاريات تالفة من ثلاث سنوات؟

وأضافوا: ندفع شهرياً فواتير إنترنت ولا إنترنت طول فصل الشتاء وفي السنة الماضية قدمنا الشكوى نفسها، متسائلين: أين الحل ونحن قادمون إلى شتاء؟

من جهته مدير اتصالات طرطوس بديع ونوس بين رداً على الشكوى الأولى أن ما ذكر بخصوص الهاتف الأرضي بقرية البطار صحيح ولا توجد إمكانية حالياً لتركيب وحدة ضوئية بسبب قانون العقوبات الاقتصادية الجائر المفروض على البلد، مضيفاً: أما فيما يخص شبكة الخلوي فلا علاقة لنا بذلك.

وبخصوص الشكوى الثانية أوضح ونوس أنه أسوة بالعديد من المواقع المشابهة أصبحت الوحدات الضوئية بحاجة لاستبدال البطاريات في هذه المواقع والطلبات تم رفعها إلى الإدارة العامة وهي ضمن خطة الشركة.

اليوم فرز طلبة «الإعلام» في 4 تخصصات

«الصحافة» لا تستهوي ميول العديد من الطلبة والأولوية للإعلام الإلكتروني والتلفزيون

فادي بك الشريف

تنطلق اليوم في كلية الإعلام بجامعة دمشق مقابلات فرز الطلبة لتوزيعهم على أقسام الكلية الأربعة «العلاقات العامة والإعلان، الإذاعة والتلفزيون، الصحافة والنشر، والإعلام الإلكتروني»، على يتم توزيع الطلاب على 6 لجان متخصصة من أساتذة الكلية، بواقع تقريبي 50 طالباً لكل لجنة، وفقاً للقوائم الاسمية المعتمدة في الكلية لضمان الشفافية والدقة في التقييم.

وتتمحور المقابلات حول معرفة الطالب بالتخصصات الإعلامية، ومدى اهتمامه بالتخصص الذي يرغب في دراسته، إضافة إلى تقييم مدى انسجام تلك الرغبة مع احتياجات ومتطلبات القسم المختار، حيث تم تخصيص عدد محدد من المقاعد لكل قسم.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكدت عميد كلية الإعلام بجامعة دمشق بارعة شقير أن عدد المتقدمين للفرز ممن تجاوزوا السنة الأولى بلغ 260 طالباً وطالبة، النسبة الأكبر منهم تميل إلى الإعلام الإلكتروني أولاً ثم الإذاعة والتلفزيون، والعلاقات العامة بالمرتبة الثانية، وتأتي الصحافة في المرتبة الأخيرة بحيث لا يتقدم لها إلا عدد قليل من الطلاب.

وأضافت: فرز الطلاب يتم حسب معدل الطالب بالسنة الأولى إضافة إلى درجة الطالب بالمقابلة، من دون وجود أي تدخلات أو وساطات على الإطلاق، ليصار إلى قبول الطلاب وفق التفاضل بينهم بناءً على أدائهم في المقابلات وتقييم اللجان المختصة ومعدل درجاتهم في السنة الأولى بالكلية.

1025 ذبيحة خلال شهرين في الحسكة.. وإتلاف 7 ذبائح

١٦٠ ضبطاً وإنذاراً منها ٨٥ تتعلق بعدم التقيد بالشروط الصحية

الحسكة- دحام السلطان

تواصل مديرية الشؤون الصحية في مجلس مدينة الحسكة عملها الرقابي من خلال أداء دورياتها على المحال التجارية في أسواق المدينة، ضمن إطار عمليات الكشف الميداني على صلاحية وجودة السلع الغذائية والاستهلاكية في الأسواق والمحال التجارية ومتابعة العمل اليومي في المسلخ البلدي، ومستوى وأسان وضع اللحوم الحمراء ومدى جودتها وصلاحيتها للاستهلاك البشري.

وبيّن مدير الشؤون الصحية في مجلس المدينة باسل العباوي في تصريح لـ«الوطن» أن دوريات في المديرية وبموازرة من الوحدة الشرطية في رئاسة مجلس المدينة، تقوم بعملها الدوري وبشكل يومي، مشيراً إلى أنها نظمت خلال شهري آب الماضي وأيلول الجاري 85 ضبطاً صحياً تتعلق بعدم التقيّد بالشروط الصحية الخاصة بالمواد الغذائية والصحية والمشروبات الغازية وحلويات ومأكولات الأطفال الجاهزة، وعدم الاعتناء بالنظافة العامة وافتقاد بطاقة صحية، إضافة إلى عرض مواد غذائية بشكل سائب ومكشوف، والتعامل باقتناء مواد منتهية الصلاحية.

وأضاف العباوي: دوريات المديرية وجهت أيضاً 75 إنذاراً صحياً بحق عدد من أصحاب المحال التجارية في الأسواق لعدم تقيّدهم بالشروط الصحية، مشيراً إلى أن دوريات المديرية تتابع عملها الدوري وبشكل يومي في المسلخ البلدي، الذي بلغ فيه عدد الذبائح خلال الشهر الجاري والشهر الفائت 1025 ذبيحة، وقد تم متابعتها بشكل ميداني على الواقع وختمها بعد معاينتها أصولاً من المراقب البيطري، كما تم إتلاف 7 ذبائح لعدم صلاحيتها للاستهلاك البشري، إضافة إلى إتلاف ومصادرة كمية 190 كغ من المواد الغذائية الأخرى غير الصالحة للاستهلاك البشري، لانتهاء صلاحيتها وسوء التخزين لها.

وأكد مدير الشؤون الصحية أن ورشة رش المبيدات الحشرية تقوم بعملها المستمر والدوري بالرش الصناعي في كل أنحاء أحياء المدينة والأسواق ومحيط المحال التجارية ومكبات القمامة وبشكل دوري ومن خلال برنامج أسبوعي مبيناً أنه يتم مكافحة القوارض باستخدام المبيدات الحشرية وبكل أنواعها، كما تم تزويد عدد من المؤسسات الحكومية، وعدد من المواطنين في المدينة بحاجتهم من المبيدات الحشرية لمكافحة الحشرات والقوارض.

ودعا المواطنين إلى ضرورة توخي الحذر والانتباه من المواد الغذائية المكشوفة والسائبة والمنتهية الصلاحية ذات الأسعار الرخيصة على النحو غير الذي هي عليه، والإبلاغ عن أي شكاوى أو مخالفات تخص المواد الاستهلاكية المطلوبة للمواطن عن طريق التواصل بشكل مباشر أو عن طريق الاتصال بالهاتف الأرضي أو الجوال المعمم على المواطنين كي تكون طور المتابعة والمعالجة من دوريات الشؤون الصحية بالمديرية بشكل فوري وعاجل.

كلمة ونص

يونس خلف

حكومة الواقع والممكن لا حكومة الأحلام..!

إذا كانت لكل حكومة أولويات وشعارات وبرامج عمل تعلن عنها مع بداية عملها إلا أنه بالعودة إلى معظم الحكومات السابقة فإن اللافت هو التشابه والتكرار في الأولويات التي تعلن عنها الحكومات المتعاقبة وأنها لم تستطع أن تنفذ ما أعلنت عنه وما حددته في أولويات عملها، من هنا تبدو أهمية تجاوز قضية أساسية مزمنة وهي الأولويات والشعارات والأهداف والتوصيات المتراكمة دفعة واحدة والوعود بالجملة.

من هنا تأتي أهمية التقاط ما أكد عليه السيد الرئيس بشار الأسد في الاجتماع التوجيهي للحكومة الجديدة بأن تكون هذه الحكومة حكومة الواقع لا حكومة الأحلام، وأن تعمل على الممكن وليس المأمول، مع الأخذ بالاعتبار أننا لا نستطيع أن نطلب من المواطن أن يحدد ما هو ممكن وما هو غير ممكن، لأن المواطن لديه مرجعية والمرجعية هي ما نعلنه في البيان الوزاري وفي التصريحات وفي السياسات المعلنة، ولذلك كان الأمر واضحاً في توجيهات السيد الرئيس للحكومة بأن أول تحد تواجهه الحكومة هو أن تحول هذه الآمال المبنية على الأفراد إلى آمال مبنية على المؤسسات عبر السياسات والخطط المشرة.

وبالعودة إلى أولويات الحكومات المتعاقبة التي كانت تضع مكافحة الفساد في صدارة اهتمامها، لكن السؤال: ماذا فعلت وإلى أين وصلت بتطوير آلية الرقابة والحد من انتشار الفساد في مفاصل العمل الحكومي؟ وهل أنتجت آليات مناسبة ومؤثرة لمكافحة الفساد؟ وهل قدمت نتائج ومؤشرات واضحة تدلل على إنجاز خطوات حكومية واضحة؟ من هنا يبدو السؤال مشروعاً اليوم: أيهما أهم التفكير في تطوير واقع الحال، أم إيجاد الحلول المناسبة للعوائق التي تواجه ذلك؟

وبالعودة إلى السؤال عن ترتيب الأولويات فإن المنهجية التي تؤدي إلى ناتج فعلي ينعكس على واقع الحال ويسهم في تغييره نحو الأفضل، هي التي تعتمد على توصيف الواقع على حقيقته وتفصيل الحلول على قياس الممكن وما هو قابل للتطبيق وإلا فإن الأفكار النظرية لا تكفي وحدها.

الأمر الآخر يتصل بالإصلاح الإداري، فهذه ليست المرة الأولى التي يتحدث فيه السيد الرئيس حول منهجية هذا المشروع، لقد أوضح السيد الرئيس بشار الأسد منذ أن أطلق هذا المشروع أنه يعتمد على محاور عدة أولها إيجاد منهجية واحدة ومتجانسة لكل الوزارات عبر مركز يسمى مركز القياس والدعم الإداري يقوم بوضع الهيكليات والتوصيف الوظيفي وإيجاد آليات لقياس الأداء والأنظمة الداخلية للمؤسسات، وقياس الإجراءات بين المواطن والمؤسسات أو داخل المؤسسات أو فيما بينها، وقياس رضا المواطن والموظف ومكافحة الفساد ووضع خريطة للموارد البشرية الموجودة بشكل تفصيلي ودقيق وخريطة للشواغر وربط الخريطتين مع بعضهما بعضاً من خلال التوصيف الوظيفي.

واليوم نسأل: أين هي هذه المنهجية وماذا فعلت الوزارات المعنية لقياس الأداء؟ وكيف تقوم بقياس رضا المواطن والموظف؟

اليوم تقتضي الضرورة أن نؤكد من جديد على أهمية تجاوز قضية أساسية مزمنة وهي الأولويات والشعارات والأهداف والتوصيات المتراكمة دفعة واحدة وهذه نقطة ضعف كبيرة تعاني منها مؤسساتنا واجتماعاتنا ومؤتمراتنا عندما يتم طرح القضايا والمتطلبات بطريقة (الدوكما) وبالتالي يصعب تنفيذها كلها دفعة واحدة، في حين يجب أن تكون الأولويات محددة وفقاً لزمن تنفيذها وأيضاً بما يتناسب مع الإمكانات المتوفرة حتى إذا كانت بنداً واحداً يكون قابلاً للتنفيذ ويحقق نتائج ملموسة على أرض الواقع ثم ننتقل إلى غيره أفضل بكثير من الأهداف والأولويات التي تطرح بالجملة وتبقى في إطار التنظير والأحلام.